الاجابة النموذجية في مقياس التجمعات الاقليمية في افريقيا:

حتى يكتب النجاح لأي تكتل اقتصادي يجب توفر مجموعة من الشروط الأساسية والتي تشمل مختلف الأبعاد السياسية، الاقتصادية وحتى الاجتماعية...

ويمكن ذكر أهم هذه الشروط فيما يلي:

أ. الشروط السياسية. (6ن)

إذ أن المناخ السياسي يعتبر عنصر هام لنجاح أو فشل أي تكتل اقتصادي إقليمي أو دولي، وهذا ما يفرض وجود هياكل متماثلة لصناعة القرار في أطراف التكامل، وتوافق وتجانس بين سياسات هاته الأطراف لتنظيم التدخلات الحكومية المؤثرة على التجارة في السلع والخدمات والمعاملات الاقتصادية الأخرى.

كما يفترض أحيانا ضرورة توافر القدرة على الاستجابة للأهداف السياسية والاقتصادية للشركاء، ووجود فرضيات سياسية مشتركة أو على الأقل وجهات نظر متوافقة حول أبعاد سياسة تنظيم التدخلات الحكومية المحلية المتعلقة بالتجارة والمعاملات المالية والاقتصادية بشكل عام.

ب. الشروط الاقتصادية: (12ن)

- التدرج في السياسات الاقتصادية(2ن)

إن أحد شروط زيادة المبادلات داخل المنطقة المشكلة للتكامل يكمن في تنسيق السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء خاصة فيما يتعلق بالسياسات الجمركية، التجارية، النقدية والمالية. ففي النواحي المالية يتعين توحيد معدلات الضرائب وتنسيق اللوائح التي تنظمها بين كافة دول التكتل، حتى نتجنب تقييد لحركة رؤوس الأموال ومبادلات السلع ... أما عن النواحي النقدية فيتعين تثبيت أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء في التكتل وإتاحة حرية التحويل بينها.كما يتطلب نجاح التكامل الاقتصادي، تنسيق السياسات الإنتاجية وهو جزء مكمل لحرية انتقال عناصر الإنتاج.

- توفر البنية الأساسية الملائمة(2ن)

إن الطابع الجغرافي أو الإقليمي لتكتل ما، لا يكفي لنجاحه وإنما البنية الأساسية أو التحتية للتكتل تعتبر عاملا مهما وعنصرا مميزا، إذا أن توفر شبكة إقليمية للنقل والمواصلات مثلا من شانه تعزيز أهمية التكامل الاقتصادي بتسهيل المبادلات التجارية وانتقال مختلف عناصر الإنتاج بين أطراف التكتل.

- شمولية إلغاء الحواجز الجمركية (2ن)

إن هذا الإجراء المتعلق بشمولية إلغاء الحواجز الجمركية في مختلف القطاعات الاقتصادية للدول الأعضاء يعطي نوع من التوازن بينها سواء من حيث الخسارة أو الربح لهاته القطاعات.

- تقارب مستويات التنمية (2ن)

إن مدى نجاح التكامل يكون بالنظر لايجابيات هذا الإجراء على مختلف الأطراف المشكلة له. وحتى يكون هناك نوع من التوازن ويتحقق الأثر الايجابي للتكامل، فان تقارب مستويات التنمية شرط أساسي لذلك. إذ أن انتفاء هذا الشرط قد يؤدي إلى تباين في التنمية الاقتصادية لدولة على حساب دولة أخرى. وهذا من شأنه أن يمنع ظهور حالات استقطاب شديدة باتجاه الاقتصاديات الأقوى في مشروع التكامل العربي.

- تخصيص المشاريع الإنتاجية على أساس إقليمي. (2ن)

إن هذا التخصص يجعل اقتصاديات هاته الدول تعتمد على بعضها البعض وتكمل بعضها البعض في آن واحد. لأن تباين التخصص الإنتاجي بين الدول الأعضاء بشكل عام يمكن الدول من تحقيق هدفها وهو توسيع حجم السوق أمام منتجات الدول الأعضاء.

- إشراف هيئات فوق قطرية على التكتل الإقليمي(2ن).

وهذا بوجود أجهزة ومؤسسات تشرف على إدارة هذا التكامل كل حسب اختصاصه سواء ما يتعلق بالقرارات المتعلقة بالسوق الإقليمية أو تنفيذها أو حتى السياسة المشتركة تجاه اقتصاديات الدول غير الأعضاء.

اريخ الاطلاع على ورقة الامتحان:

يوم الأربعاء على الساعة العاشرة والنصف بقاعة الأساتذة قسم القانون الخاص